معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

العدد الأول - أكتوبر 2017

د. فالح عبدالله العزب:
مسيرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية منذ إنشائه مليئة بالإنجازات على كافة الأصعدة

المستشار عويد الثويمر :
أول مذكرة تفاهم محلية بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والهيئة العامة للرياضة

لمسة وفاء وعرفان
للمغفور له بإذن الله تعالى
المستشار إبراهيم عبدالرحيم الملا

إعداد قطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث

العدد الأول
أكتوبر 2017

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة شهرية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

5 كلمة معالي الوزير
د. فالح عبدالله العزب

7 الاجتماع الأول لمجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية الجديد

17 توقيع أول مذكرة تفاهم وتعاون محلية بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والهيئة العامة للرياضة

23 معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مطورا طرق إعلان الدورات ويستخدم رمز QR Code في إعلاناته

FOLLOW US

Kijs_gov_kw

kijs.kw

kijs.gov.kw@gmail.com

www.kijs.gov.kw.com

22457665 - 22457663

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
Kuwait Institute for Judicial & Legal Studies

الحمد لله الذي شرف العلم وأهله، وأظهر بين الأنام مزيته وفضله، وتكرم وهو العالم الخبير، فسبحان الذي علم الإنسان بعد جهل، وهداه بعد ضلال، وفقهه بعد غفلة، وأجرى فضله الموهوب على يد رسوله الأكرم.

وبعد،،

إنه العدد الأول من نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، بعد أن شاء المولى القدير أن تخرج في ثوبها هذا، لبنة في بناء جسم التواصل والانفتاح، ضمن ما قدمه ويقدمه المعهد من إسهامات كبيرة في هذا المجال، ترفل في أثواب النجاح في مسيرة المعهد، لساناً لحاله وعلامة وعنواناً لرفعه شأنه، وقد شاء الله أن يستوي هذا النبت الطيب على عوده، ليكمل المسيرة والدور الكبير، اللذان يضطلع بهما.

إن لكل إنسان الحق الكامل في أن يطمح ويأمل إلى أبعد الحدود، وله كل الحق في أن يتطلع إلى المستقبل بعين الإنجاز والتطوير والرقي، وأن يضع نفسه مشاركاً في مسيرة النجاح وأن يوثق في سجل التاريخ ما صنع من إسهامات وإنجازات خلال مشاركته في هذه المسيرة مهما كانت صغيرة أو كبيرة، وأن يسلط الضوء على الوجه المشرق والواقع الناصع لما يؤديه من عمل وما يحمله من مسئولية وأمانة.

فليس هناك أدنى شك في أن المسيرة المليئة بالإنجازات لا يمكن طمسها أو تغطية تميزها، ووقتنا الحاضر هو وقت التوثيق والتسجيل، وهو ما يدعونا إلى مزيد من البذل والعطاء من أجل التميز فيما أسند إلينا من مسئولية والنهوض بالأمانة الملقاة على عاتقنا، طالما كان الهدف الأساسي من العمل الذي نؤديه هو تدعيم المؤسسات وإبراز دور الدولة في دعمها والوصول بالإنجاز إلى الريادة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، طالما كان الفرد وتنميته فكرياً وعلمياً أمر ممكن.

إن مسيرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، منذ إنشائه مليئة بالإنجازات على كافة الأصعدة، وله إسهامات بارزة في تطوير العمل القضائي الوطني والإقليمي، وقاد بنجاح منقطع النظير الدور الإعلامي والتوعوي والتوثيقي للسلطة القضائية، في مجال البحث والدراسة وإثراء الفقه القضائي والاجتهاد والانفتاح على المجتمع، وهي مساهمات تنصب أساساً في صالح التنمية البشرية في دولة الكويت.

إن التحدي الكبير الذي يواجهه العالم في ظل النظام الدولي الجديد، يفرض بالتبعية إعادة تأهيل الرجال، وتطوير عملهم، مع تحصينهم بالعلم والكفاءة والخبرة في شتى فروع العلوم، سواء كانت قانونية أو تكنولوجية أو في مجال اللغات، وذلك بفتح آفاق جديدة للإرتقاء بأدائهم، وهو بالنسبة لرجال القضاء يشكل اللبنات الرئيسية لقضاء شامخ وعماد هذا الصرح هو البناء التأسيسي والمستمر لهم وللأجهزة المعاونة، وإذ تبين لمجلس إدارة المعهد أهمية التدريب والتطوير لتنمية المعارف والمهارات في إدارة هذا الصرح القضائي للوصول إلى أعلى مراتب الكمال، وذلك عن طريق بناء الموارد البشرية.

والمعهد إذ يصدر هذه النشرة الشهرية يأمل بها إحاطة السادة أعضاء السلطة القضائية والدارسين والمهتمين بأخبار المعهد وفعالياته بصفة دورية لتكون مرآه تعكس أنشطته خلال كل شهر.

الدكتور / فالح عبدالله العزب

وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة

رئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

الإفتتاحية

تسعد إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أن تضع بين أيديكم العدد الأول من «نشرة المعهد» الشهرية التي تضم بين دفتيها أخبار المعهد ومتابعة أنشطته وفعالياته، وتشمل الدورات والندوات والملتقيات العلمية والحلقات النقاشية واللقاءات العملية والودية التي يعقدها المعهد أو التي يأمل بإنجازها.

وهذه الأنشطة تعكس من جهة صورة المنهج السليم الذي انتهجته إدارة المعهد ومقدار الجهد والبذل والعطاء الذي تقوم به لإفادة أعضاء السلطة القضائية ومعاوني القضاء أو العاملين في الجهاز الحكومي من القانونيين وغيرهم، وهي من جهة أخرى تكشف الاهتمام المتزايد بالتكوين الأساسي والمستمر كمنهج سليم لتقويم وترقية الأداء المعرفي والوظيفي للمتدربين وما وصل إليه الوعي بأهمية التدريب لدى القائمين على الأجهزة القضائية والقانونية والعاملين فيها.

لقد حققنا ولله الحمد تقدماً كبيراً بمسيرة من سبقونا في إدارة المعهد، وأمامنا طموح مشروع يرنو إلى المحافظة على هذا التقدم وما تحقق من مكتسبات وإنجازات والانطلاق بها بعيداً، معلقين آمالاً كبيرة على الدعم غير المحدود من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ومجلس إدارة المعهد وأركان وزارة العدل والإخوة الزملاء وعلى ما يجودون به من أفكار وآراء ومقترحات تساعد على قيادة مسيرة المعهد نحو المزيد من النجاح.

وإذ نأمل أن يؤتي هذا العمل ثمرته المنشودة، ويسهم في التعريف أكثر بعمل المعهد وأنشطته وانفتاحه على محيطه المحلي والإقليمي والدولي.

متمنيين أن تنال النشرة ثقتكم ودعمكم.

وعليه قصد السبيل ،،،

المستشار/ عويد ساري الثويمر

مدير معهد الكويت

للدراسات القضائية والقانونية

وكيل محكمة الاستئناف

الاجتماع الأول لمجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية الجديد

اجتمع مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يوم الأربعاء الموافق 13 / 9 / 2017 برئاسة معالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ورئيس مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية الدكتور/ فالح عبدالله العزب وعضوية كل من :

الأستاذ المستشار/ محمد جاسم بن ناجي - رئيس محكمة الاستئناف، والأستاذ المستشار/ ضرار علي العسعوسي - النائب العام، والمستشار الكدتور/ عادل بورسلي - رئيس المحكمة الكلية، والأستاذ / عبداللطيف السريع - وكيل الوزارة، والأستاذ الدكتور/ جمال النكاس - عميد كلية الحقوق، والأستاذ المستشار/ عويد ساري الثويمر - مدير المعهد، و الأستاذ/ محمد الزموري _أمين سر اللجنة

وقد خلص الاجتماع الأول الى عدة توصيات منها:

- اعتماد خطة التدريب التأسيسي للموسم 2018/2017م.

- اعتماد المواد التدريبية الجديدة المقترحة من المعهد ضمن البرنامج التدريبي للسادة الباحثين القانونيين المرشحين للعمل في النيابة العامة (الدفعة 16).

- اعتماد البرنامج التأسيسي لمعاوني القضاء والمقترح من طرف معالي وزير العدل.

- اعتماد الخطة التدريبية للموسم 2017 / 2018 لقطاع التأهيل المستمر والتخصصي.

- الموافقة على إعادة إصدار المجلة.

- الموافقة على اقتراح إدارة المعهد بشأن تشكيل لجنة علمية لإعداد مناهج علمية دائمة ومطبوعة للباحثين القانونيين المرشحين للعمل في النيابة العامة.

لمشاهدة فيديو التغطية

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صدور القرار الوزاري رقم (221 لسنة 2017) بشأن انتدابنا في إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية كنائب مدير المعهد لقطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث، خالجتنا رغبة كبيرة في العمل على إكمال مسيرة من سبقونا من الإخوة الزملاء رافعين التحدي نحو تطوير الأداء وتعزيز الإنتاجية وفق منهج تشاركي قوامه العمل والإبداع والانفتاح.

ومن أجل ذلك عمل المعهد على إحياء النشرة الشهرية باعتبارها حلقة وصل لإبراز أدائه، حيث تضم هذه النشرة بين دفتيها نشاط المعهد الشهري في مجال التدريب التأسيسي والمستمر والذي لا يألو القائمون على كل منهما جهداً في سبيل تعاظم دوره والإرتقاء به نحو الصورة المثلى للتدريب، هذا فضلاً عن نشاط الاتصالات والعلاقات والبحوث، والذي أهم ما يعنى به الندوات والحلقات النقاشية التي تسهم في تكوين الرؤى المختلفة لما قد يطرح في الساحة المحلية والدولية من موضوعات تهم العدالة والقانون. وقد سعى المعهد إلى الانفتاح أكثر على الهيئات والمؤسسات الوطنية قصد تدريب كوادرها وأجهزتها القانونية وتبادل المعارف والبرامج والإصدارات، بما سينعكس إيجابياً على أدائها وعملها، هذا بالإضافة إلى ما يفرضه توجه المعهد العالمي على ضرورة مد جسور التعاون عبر اتفاقيات وبروتوكولات تعاون تربطه مع المعاهد الشقيقة والصديقة.

ولعل هذه الزيادة الكبيرة في رزنامة عمل المعهد ونشاطاته الإضافية، سوف تؤدي إلى زيادة العبء على العاملين، إلا أنه وفي ذات الوقت سوف تضاعف من خبرتهم العملية، وسوف تعينهم على رفع مستوى المعهد إلى مصاف المؤسسات العلمية والتدريبية العالمية رفيعة المستوى، وهو ما يرنو إليه ويعمل من أجله.

كما أن اهتمامنا بالجانب الثقافي والتوعية القضائية ينطلق من اعتقادنا أن الثقافة هي التنمية ذاتها وليست بعداً من أبعادها، كما أن عملية البناء الثقافي لا تقتصر على المناهج العلمية وبرامج التدريب والتأهيل فحسب، وإنما تتعداها لتشمل النشرات والاستخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الإعلامية حتى تتناغم أنشطة المعهد مع إيقاعات العصر ومجريات التطور والنمو.

وإني إذ آمل أن يؤدي هذا الإصدار ثمرته في التعريف بأنشطة المعهد، أسأل الله أن يمدنا جميعاً بمزيد من العزم والإرادة لنحقق بتوفيقه سبحانه ما يهيئ للمعهد سبل النجاح في مسيرته.

المستشار الدكتور / فهد بوصليب

نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث

إن قطاع العلاقات والاتصالات والدارسات والبحوث وفي ظل إدارته الجديدة برئاسة السيد المستشار الدكتور/ فهد عبدالله بوصليب وإيماناً منه بدور ورسالة المعهد وسعياً منه نحو تطوير دور المعهد ليكون صرحاً عملاقاً للتدريب والتأهيل والتطوير وفي إطار تحقيق خططه الطموحة فقد سعى جاهداً نحو تطوير ودعم التعاون المشترك بين المعهد وبين المعاهد المشابهة لطبيعة عمله بالدول العربية الشقيقة .

وقد بدء القطاع فعلياً السير قدماً في هذا الشأن بالسعي نحو ابرام اتفاقيات داخلية وخارجية من خلال إعداد مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمركز القومي للدراسات القضائية بجمهورية مصر العربية.

كما قام القطاع وفي مطلع هذا الشهر حضور الاجتماع الذي عقد مع ممثل المدرسة الفرنسية للقضاء والقانون في ظل التعاون القضائي والقانوني بين البلدين تفعيلاً للإتفاقية المنعقدة بينهما وتم من خلال الاجتماع بحث إطار التعاون المشترك بين الجهتين وكذلك تم الاتفاق على عقد اجتماع آخر قريباً يتم من خلاله تجديد الاتفاقية المبرمة بين الطرفين .

أما على الصعيد المحلي فقد قام القطاع ولأول مرة منذ إنشاؤه وفي ظل إدارته الجديدة وتنفيذا لما جاء بالمرسوم الأميري رقم 37 / 1994 بإنشاء المعهد في مادته الثانية وفق البند الرابع

من أهداف المعهد من عقد دورات خاصة للعاملين بالجهات القانونية بأجهزة الدولة والهيئات والمؤسسات العامة .

وفي ضوء ذلك فقد قام القطاع بإعداد مشروع مذكرة تفاهم بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والهيئة العامة للرياضة في شأن تأهيل وتدريب الكوادر القانونية والإدارية .

والقطاع كذلك بصدد إعداد مذكرة تفاهم مع المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية .

وكذلك التنسيق مع وزارة الداخلية لعقد ورش بداية شهر نوفمبر 2017 للعمل على معالجة الأخطاء في محاضر التحريات وأذونات التفتيش.

أما فيما يختص مراقبة العلاقات العامة والاتصالات الخارجية فقد استحدث القطاع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتطور التكنولوجي حيث تم القيام بتعديل جذري في حسابات معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في تويتر وانستجرام وتفعيل تلك الحسابات مما أدى وبصورة ملحوظة إلى زيادة كبيرة في عدد المتابعين من المتدريب داخل المعهد والمهتمين من المواطنين وتم إدارج جداول الدورات التدريبية أسبوعيا على تلك الحسابات إضافة إلى نشر عدة تعاميم تهم المواطنين والمهتمين وساهم ذلك بدور كبير في كسر الحاجز بين إدارة المعهد والمتدربين وكذلك الرد على كافة الاستفسارات التي يتم إرسالها إلى تلك الحسابات.

أما على الصعيد الأخباري والإعلامي فان القطاع قام بإعداد نشرة دورية شهرية تسلط الضوء على إنجازات قطاعات المعهد سواءا التأسيسي أو المستمر أو العلاقات العامة والاتصالات .

إضافة إلى إعداد رصد اخباري شامل عن أخبار المعهد في الصحف الورقية ومواقع التواصل الاجتماعي، كما عمل القطاع على إعداد الخطة الإعلامية للمعهد ومتابعة تنفيذها مع الجهات الداخلية والخارجية وكذلك العمل على

نشر الوعي القانوني بين الفئات المعنية بالتدريب، وأفراد المجتمع بكافة الوسائل الإعلامية - المرئية - المسموعة والمقروءة.

إضافة إلى إعداد مقاطع فيديو لكافة التغطيات بصورة احترافية ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي وقد تم استحداث اختيار الموظف المثالي بصورة شهرية يتم من خلالها تشجيع الموظفين على الإبداع والتميز والمنافسة الشريفة.

أما بالنسبة لمراقبة الدراسات والبحوث والمكتبة فقد تم تلقي توجيهات باستحداث وتطوير المكتبة من جميع النواحي العلمية والتقنية والفنية لتكون واجهة حضارية للمعهد لكل من روادها ومستفيديها من باحثين قانونيين وشرعيين ومستشارين أو من وفود على المستوى الخليجي والعربي.

وقد تم مخاطبة عدة جهات بالدولة لتزويد المكتبة بآخر وأحدث تشريعات وإصدارات لها.

وجاري تجهيز المكتبة بأحدث الوسائل والتكنولوجيا والإصدارات الحديثة والتوسع في تطويرها باقتراح وضع برامج تهدف إلى تسهيل عملية البحث الإلكتروني والعمل على تجهيز مختبر بالمكتبة بأعلى مستوى.

وقد تم تأسيس واستبدال أثاث المكتبة بكافة المفروشات الحديثة وإعادة هيكلة قاعاتها بالإضافة إلى إعداد لوحات إرشادية بكافة الأقسام العلمية بالمكتبة.

ولما لدور الإحصاء من أهمية كبرى في اتخاذ القرارات عن طريق استخلاص النتائج من البيانات التي يتم تجميعها وتنظيمها وتحليلها وذلك لإعداد الخطط والبرامج المستقبلة التي تهدف لحل الصعوبات ومعوقات العمل وتقديم اقتراحات معالجة للتطوير وذلك عن طريق القيام باعداد استبيان لقييم المحاضر والبرنامج التدريبي لكل من الدورات التابعة للتدريب المستمر والتأسيسي والقيام بإدخالها في نظام (SPSS) الإحصائي بعد تزويدنا بالتكلفة المالية لكل دورة من الإدارة وإعداد التقرير السنوي الإحصائي 2016 - 2017.

بسـم اللــه الرحمـن الرحيــم

لقد تشرفنا بالعمل في مرفق تخدم فيه العدالة بجميع فروعها وذلك بنشر المعرفة والمعلومة القانونية والقضائية، ليتمكن كلاً في مجاله الاطلاع على أحدث القوانين والتشريعات والتدرب على تطبيقها عملياً من خلال المهام الموكلة إليه.

إن قطاع التأهيل المستمر والتخصصي بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يختص بتنظيم الدورات وورش العمل للسادة قُضاة المحكمة الكلية ووكلاء النيابة، إضافةً للجهات المعاونة للقضاء وجميع الوزارات والهيئات العامة العاملة بالدولة، وذلك بإعداد الموضوعات ذات الصلة وتوفير المحاضرين المتخصصين بكل فرع من فروع القانون.

لقد نظم القطاع دورة تأسيسية خلال شهر سبتمبر 2017 للسادة القضاة المنتقلين حديثاً من النيابة العامة للعمل في المحكمة الكلية خلال الفترة من 10 / 9 / 2017 إلى 28 / 9 / 2017، وكذلك دورة مهارات القيادة للسادة المستشارين المنتدبين للعمل في بعض الإدارات خلال يومي 27 – 28 سبتمبر 2017.

ومن إنجازات القطاع خلال شهر أكتوبر 2017 تنظيم عدد أربع وعشرين دورة متخصصة لعدة جهات مختلفة كما هو مُحدد سلفاً، وذلك بتجهيز القاعات المناسبة التي تشتمل على جميع المستلزمات والمعدات الايضاحية وتقديم الخدمات الأساسية للمحاضرين والمتدربين لخلق بيئة تدريبية مُناسبة ومريحة للسادة الحضور.

لقد أصدر القطاع كتابه السنوي المتضمن خطة التدريب المستمر للموسم التدريبي 2017-2018 أدرج فيه جميع الدورات الخاصة بالقطاع، وتم توزيعه على جميع الجهات الرسمية بالدولة، وذلك لتمكين أكبر عدد من المتدربين الاستفادة منها.

ختاماً نود أن نشكر قطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث على إعادة إصدار هذه النشرة لبيان إنجازات وأخبار كل قطاع من قطاعات المعهد لما فيه الصالح والنفع العام خدمةً لوطننا الحبيب.

المستشار/ محمود إبراهيم الخلف
نائب مدير المعهد لقطاع
التأهيل المستمر والتخصصي

المستشار الدكتور عادل بورسلي

المستشار سعود الصانع

برنامج تدريبي خاص للسادة القضاة بالمحكمة الكلية المنقولين حديثاً من النيابة العامة حول إدارة الدعوى المدنية والجزائية

قام قطاع التدريب المستمر والتخصصي بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بأعداد برنامج تدريبي خاص للسادة القضاة بالمحكمة الكلية المنقولين حديثاً من النيابة العامة حول إدارة الدعوى المدنية والجزائية وحاضر فيها السيد المستشار/ علي الضبيبي حول مادة الاعلان وكذلك المستشارعبدالله القصيمي حول إدارة الدعوى التجارية المدنية والمستشار حمود المطوع عن عوارض الخصومة والمستشار جاسم محمد الراشد عن الشركات التجارية وأنواعها ومعايير التمييز بينها وتحول الشركات من شكل لآخر، وعن الدفوع وأنواعها حاضر المستشار فهد الفهد وعن صور وأسباب الإخلاء في قانون الايجارات حاضر المستشار فهد العصفور، كما حاضر المستشار سعود يوسف الصانع عن إدارة الدعوى الجزائية، وقد أعرب الصانع عن الشكر والعرفان لكل من ساهم في إعداد وتنظيم الدورة، واقترح أن يتم توفير خدمة الاتصال اللاسيلكي (wifi) لحاجات المحاضرين والمتدربين.

وعن لقاء مع رئيس المحكمة الكلية حول ضوابط وآليات العمل في المحكمة حاضر المستشار الدكتور/ عادل بورسلي واستمرت الدورة التدريبية لمدة ثلاثة أسابيع من تاريخ 10 - 28 سبتمبر 2017.

ورشة عمل بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وهيئة أسواق المال

نظم معهد الكويت ورشة عمل بالتعاون مع هيئة أسواق المال من 29 حتى 31 أكتوبر 2017، وتناولت الورشة في اليوم الأول سلوكيات السوق وممارسات التداول المجرمة إضافية إلى الحديث عن ابرام الصفقات وادخال أوامر على ورقة مالية أو أكثر لا يهدف من ورائها التداول الطبيعي المتمثل بالاستثمار أو المضاربة والاستغلال والانتفاع بمعلومات أو أسرار جوهرية مؤثرة على ورقة مالية أو أكثر.

وفي اليوم الثاني دارت حول أهداف سلوكيات السوق الخاطئة والمجرمة وهي الدافع والفعل والتصرف والأثر والنتيجة وتوقف النهج ثم امتدت الحلقة النقاشية إلى اليوم الثالث حول الاندماج والاستعواذ وكانت من أهم البنود التي تم عرضها في ورشة العمل هي رصد العملية والاحكام المنظمة للملكيات إضافية إلى إدارة الإفصاح «ترصيد الملكية المباشرة وغير المباشرة» وكذلك إضافة الرأي الفني لإدارة الإندماج والاستحواذ ومناقشة حالات الإعفاء وآلية احتساب الملكية الغير مباشرة والمباشرة للشخص الطبيعي والاعتيادي.

المستشار

عبدالله القصيمي

نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي

تحدث عن نشاط وفعاليات القطاع قائلا:

نشط قطاع التدريب التأسيسي في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية خلال فترة شهري سبتمبر وأكتوبر 2017 في تنظيم عدد من الدورات التدريبية والإشراف عليها، وأهم تلك الدورات هي الدورة التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنيابة العامة الدفعة السادسة عشر، والتي التحق بها خمسة وتسعون باحثا قانونيا تم الحاقهم خلال الفترة التدريبية الأولى من 23 / 7 / 2017 وحتي 20 / 9 / 2017 بدورة اللغة الإنجليزية التي نظمها معهد ميد ايست للغة الإنجليزية بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، وبعد انتهاء دورة اللغة الإنجليزية مباشرة التحق الباحثون القانونيون بالمرحلة الثانية من البرنامج التدريبي المعد لهم وهي دورة البرنامج النظري في مقر المعهد اعتبارا من 24 / 9 / 2017 والتي ستمتد حتي 4 / 2 / 2018 (بواقع 320 ساعة تدريبية) على أن يخصص الأسبوع الأخير من الفترة المذكورة للاختبارات النظرية، وقد تمت إضافة مجموعة متنوعة من المناهج الجديدة للبرنامج المذكور ومنها على سبيل المثال (جرائم تقنية المعلومات – جرائم البيئة – محكمة الأسرة ونيابة الأحوال الشخصية – القانون الدولي الإنساني – حقوق الملكية الفكرية .....) لتضاف إلى المناهج التي أدرجت في الدورات السابقة كجرائم

الاعتداء على النفس والمال والعرض والوظيفة العامة وغيرها من المناهج الدراسية المختلفة، والتي يسعى القطاع بناء على توجيهات السيد المستشار/ عويد ساري الثويمر مدير عام المعهد بإعداد إصدارات على شكل كتيب لكل مادة علمية يزود به الباحث القانوني بداية التحاقه في الدورة التدريبية وهو ما يسهل العمل لكل من المحاضر والمتدرب على حد سواء .

مجموعة متنوعة من المناهج الجديدة للبرنامج جرائم تقنية المعلومات - جرائم البيئة - محكمة الأسرة ونيابة الأحوال الشخصية - القانون الدولي الإنساني - حقوق الملكية الفكرية

وبتاريخ 19 / 9 / 2017 تم تزويد كل باحث قانوني ببرنامج الدورة وجدول المحاضرات بالإضافة إلى عدد 100 سؤال (برنامج الأسئلة العملية) حيث يتعين على كل باحث إجابة تلك الأسئلة وتقديمها في موعد أقصاه 7 / 1 / 2018، بالإضافة عدد 208 عنوان بحث في فروع القوانين المختلفة،وتعميم الضوابط الشكلية المطلوبة للبحوث ليتسنى لكل باحث اختيار عنوان بحث منها يتعين تقديمه مكتوبا وفق الضوابط المحددة في موعد أقصاه نهاية شهر يناير 2018.

كما نظم المعهد خلال فترة شهري سبتمبر وأكتوبر 2017 دورة الموظفين المرشحين لشغل الوظائف المعاونة للقضاء، والتي تشمل عشر فئات مختلفة من الموظفين المرشحين للتعيين أو النقل لوظائف (مندوب إعلان – مأمور تنفيذ – موثق – أمين سر تحقيق – أمين سر جلسة – ضابط دعوي ...).

ومدة الدورة 180 ساعة تدريبية بواقع 60 ساعة من التدريب النظري و120 ساعة من التدريب العملي. على أن تكون العشرين ساعة الأولى من التدريب النظري مشتركة لكافة فئات الموظفين وتم عقدها في مسرح المعهد عرضين لموضوعات تهم جميع الفئات مثل (قانون المرافعات – اختصاص وتشكيل المحاكم – حقوق وواجبات الموظف العام – الأخطاء الشائعة في اللغة العربية .....) وبعد انتهاء الأسبوع الأول تم توزيع المتدربين على قاعات تدريبية حسب الفئة الوظيفية وذلك لاستكمال البرنامج التخصصي لمدة 40 ساعة (أسبوعين) بالاستعانة بمحاضرين من كل إدارة من الإدارات المعنية الإدارة العامة للتنفيذ – إدارة التوثيقات الشرعية – إدارة الكتاب – إدارة التسجيل العقاري.

وأخيراً فإنه واعتبارا من 1/ 10 / 2017 تنطلق دورة الباحثين الشرعيين (الدفعة التاسعة) وهي من الدورات الثابتة التي درج قطاع التدريب التأسيسي على تنظيمها خلال الأربع سنوات الماضية بواقع دفعتين كل عام، وتخصص هذه الدورة للموظفين في الوزارات والهيئات المختلفة من حملة الإجازة الجامعية في الشريعة الإسلامية، وذلك لتزويدهم ببرنامج قانوني مكثف لمدة ثلاثة أشهر يشمل مواد (أصول القانون – قانون المرافعات – القانون المدني- القانون الإداري – قانون الجزاء) يعقبها تقديم اختيارات تحريرية، ويتطلب حصول الباحث الشرعي على ما لا يقل عن درجة 70 من 100 لاجتياز الدورة بنجاح .

ما تقدم – باختصار – هو نشاط قطاع التدريب التأسيسي خلال فترة شهري سبتمبر وأكتوبر 2017، مع جزيل الشكر للقائمين على النشرة الدورية لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وخالص التقدير لإدارة المعهد لحرصها على معاودة إصدار النشرة .

استهيل الحدث مع عدد من الباحثين القانونيين بالدفعة السادسة عشر من الباحثين الجدد المرشحين كوكلاء للنائب العام بمناسبة العام الدراسي الجديد وتم الاستفسار من الباحثين على عدة تساؤلات :

أ. عبدالله حمد العجيري

أجاب الأستاذ/ عبدالله حمد العجيري خريج كلية الحقوق جامعة الكويت - بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف لعام 2016/2017، عن كيفية إعداد القاعات الخاصة بالتدريس والتدريب بالمعهد بأن القاعات حديثة ومناسبة للتدريب والتعليم الأكاديمي كما أن بها أجهزة حاسب آلي وشاشات عرض كبيرة الحجم يمكن رؤيتها لجميع السادة الزملاء المتواجدين بالقاعة الدراسية ومزودة بجهاز عرض البروجكتر والداتا شو كوسائل تعليمية حديثة.

وعن مدى الاستفادة من البرنامج التدريبي الخاص باللغة الإنجليزية في مجال الميدان القضائي والقانوني أفاد بأن برنامج اللغة الإنجليزية كان مفيداً جداً لنا نحن الباحثين القانونيين وعلى وجه الخصوص اللغة الإنجليزية القانونية والقضائية لما لها من إثراء على الثقافة العامة للسادة الباحثين القانونين في ميدان العمل القضائي والقانوني خاصة إذا ما تم ندبهم إلى جهات ذات عنصر أجنبي .

وعن أهم طموحاته المستقبلية في حياته العملية المقبلة أفاد إذا كان هناك طموح فإنه بالتأكيد وقبل كل شيء خدمة هذا الوطن الكريم ورفعة شأنه عن طريق إرساء العدالة التي نعكف على تحقيقها من خلال هذا البرنامج التدريبي والذى له كل الأثر في إعدادنا كمرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام.

أجاب الأستاذ/ فيصل فايز العصيمي خريج كلية الحقوق جامعة الكويت - بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف لعام 2016/2017، عن كيفية إعداد القاعات الخاصة بالتدريس والتدريب بالمعهد بأن القاعات الدراسية الموجودة في المعهد القضائي مزودة بأحدث الوسائل التعليمية المستمدة في تكنولوجيا التعليم مثل السبورات الذكية كما ان طاقتها الاستيعابية تغطي عدد الزملاء الباحثين لتلقي المعلومة من السادة المحاضرين.

أ. فيصل فايز العصيمي

وعن مدى الاستفادة من البرنامج التدريبي الخاص باللغة الإنجليزية في مجال الميدان القضائي والقانوني افاد بأنه مما لا شك فيه أن لدورة اللغة الإنجليزية استفادة بالغة لاسيما فيما يتعلق بدراسة المصطلحات القانونية باللغة الإنجليزية الأمر الذي يساعد القانوني عند رجوعه للمراجع القانونية الأجنبية والبحث فيها أو قراءته للقوانين المقارنة الأجنبية.

وعن أهم طموحاته المستقبلية في حياته العملية المقبلة أفاد بأن الغاية التي يتبعها والهدف الذي يصبو لتحقيقه هو خدمة هذا الوطن المعطاء وذلك من خلال تأدية الواجبات الوظيفية على أكمل وجه وبكل أمانة وإخلاص فكلاً يخدم الوطن من خلال موقعة .

وأضاف قائلا وفي الختام وبالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن زملائه يود أن يوجه بالغ الشكر والتقدير لإدارة المعهد التي لا تتخلى أبداً عن الدعم والمساندة فلهم جزيل الشكر على كل ما يقومون به من جهود.

أجاب الأستاذ/ محمد الغريافي يعمل في إدارة صيانة الطرق بوزارة الأشغال العامة/2017، وذلك عن كيفية إعداد القاعات الخاصة بالتدريس والتدريب بالمعهد حيث افاد بأنها ملائمة للاستفادة من تلقينا هذه الدورة التعليمية حيث انه وجدنا هذه القاعات مجهزة بأفضل التجهيزات التقنية المتطورة وكذلك مرافق المبني من حيث مساحة القاعات والتجهيزات الحديثة المكتبية.

وبسؤاله عن البرنامج التدريبي المعد لهذه الدورة من السادة الباحثين الشرعيين أفاد بأن الاستفادة من هذه الدورة المستوي العالي للسادة المحاضرين من مستشارين وقضاة وإعطائنا من خبراتهم العملية والعلمية.

وعن أهم طموحاته المستقبلية في حياته العملية المقبلة أفاد عن طموحاته المستقبلية هي إستمرار تلقي الخبرات القانونية والعمل بها لكي نرتقي ونطور العمل القانوني الذي يدعو للعدل والمساواة .

أ. محمد الغريافي

وأضاف قائلا أشكر إدارة المعهد على هذه الدورة التي حظينا بها وإستقبالنا بحفاوة كما أشكر السادة المحاضرين من مستشارين وقضاة .

أجابت الأستاذة/ رزان على المسعودي تعمل في إدارة كتاب محكمة الأسرة الكلية وبسؤالها عن كيفية إعداد القاعات الخاصة بالتدريس والتدريب بالمعهد أفادت بأن القاعات مجهزة بأحدث الوسائل التعليمية مثل البروجكتر والداتاشو وشاشات العرض وأجهزة الكمبيوتر كما ان القاعات متسعة وملائمة لطبيعة المحاضرات .

وبسؤالها عن البرنامج التدريبي المعد للسادة الباحثين الشرعيين أفادت بأن الدراسات الشرعية مرتبطة بقوانين الدولة مما تضفي من معلومات قانونية واجبة العلم بها للعمل في الوظائف القانونية المتخصصة.

وعن أهم طموحاتها المستقبلية في حياته العملية المقبلة أفادة بأنني تشرفت بالانتساب لهذه الدورة القانونية التخصصية هادفة لترسيخ القدم في أحد العلوم المهمة في ممارسة الحياة المهنية حتى أفيد واستفيد والعودة من هذه الدورة للعمل بإنجاز أكثر عطاءاً ولخدمة مجال العمل بشكل أفضل خدمة للوطن.

وأضافت قائلة بأنه في النهاية تود أن تشكر إدارة المعهد على تنظيم هذه الدورة وجهودها الواضحة في استثمار الثروات العلمية والاستفادة منها.

توقيع أول مذكرة تفاهم وتعاون محلية بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والهيئة العامة للرياضة

من منطلق رؤية مجلس إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ورئيس مجلس الإدارة د.فالح العزب وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة واهتمامهم بتطوير الكوادر البشرية وقع المعهد مذكرة تفاهم مشتركة مع الهيئة العامة للرياضة لتوطيد علاقة التعاون مابين الهيئات والمؤسسات الوطنية حيث نصت مذكرة التفاهم على عدة مواد منها أن يتولى معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية إعداد وتدريب القانونيين من موظفي الهيئة العامة للرياضة والمشاركة في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش التي يعقدها الطرفين ،ويتم الاتفاق بين الطرفين على إعداد البرامج التدريبية بناء على طلب الهيئة أو بإقتراح من المعهد، وتتم المشاركة في البرامج التدريبية طبقا للقواعد والإجراءات التي يتفق عليها الطرفين قبل البدء بتلك الدورات والبرامج بوقتٍ كافٍ يتم خلاله تبادل البيانات والمعلومات بشأنها، وكذلك تبادل النشرات والدوريات والكتب والدراسات ومجموعة الأحكام والقوانين التي يصدرها الطرفين،هذا وقد صرح مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار/ عويد ساري الثويمر بأن توقيع مثل هذه المذكرات يثمر بصورة كبيرة وفاعلة في إيجاد كوادر بشرية قادرة على التعامل مع مختلف القضايا وبما يحقق أحد المحاور الهامة برؤية الكويت 2035 في الاهتمام بالكوادر البشرية.

لمشاهدة فيديو التغطية

مشروع مذكرة تفاهم بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وهيئة مكافحة الفساد (نزاهة)

انعقد الاجتماع التنسيقي الأول (لمشروع مذكرة التفاهم) بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) يوم الثلاثاء الموافق 2017/9/11.

وأشار مدير معهد القضاء المستشار/ عويد ساري الثويمر بأن هيئة مكافحة الفساد أول جهة محلية يتم التنسيق معها من قبل المعهد لكسب السبق القانوني والتعاون مبدئياً بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) ومعهد الكويت للدراسات القضائية

والقانونية لمشروع مذكرة التفاهم التي تشمل برامج تدريبية وورش للقانونيين.

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يجتمع مع ممثل وزارة الداخلية - مكتب الوكيل المساعد للأمن الجنائي

اجتمع مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار عويد الثويمر وكيل محكمة الاستئناف ونائبه لقطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار الدكتور فهد بوصيلب ونائب مدير المعهد للتدريب المستمر والتخصصي المستشار محمود الخلف و نائب مدير المعهد للتدريب التأسيسي المستشار عبدالله القصيمي وعن وزارة الداخلية – مكتب الوكيل المساعد للأمن الجنائي المقدم / وليد العميري وذلك للتنسيق حول عقد ورش عمل لمدة خمسة أيام إبتداء من بداية شهر نوفمبر 2017 للعمل على معالجة الأخطاء في محاضر التحريات وأذونات التفتيش، وتطرق المستشار الخلف على أن تكون القدرة الاستيعابية لأعداد المتدربين لا تقل عن عشرة متدربين خلال ورشة العمل وأن تكون في الفترة الصباحية وبأنه سيتم الاستعانة بمحاضرين من محاكم الجنايات وسوف يتم العمل على إعداد خطة ورشة العمل بالفترة التي يتم بها ترشيح المتدربين من منتسبي وزارة الداخلية.

برامج تدريبية بين معهد القضاء والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا

تم عقد الاجتماع الدوري بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا برئاسة المستشار/ عويد الثويمر مدير المعهد وتم الإعداد للبرنامج بداية يناير 2018 لتعزيز التعاون المشترك بالجوانب العلمية والعملية.

لقاء تنسيقي بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ومنظمة العمل الدولية

دينا البحيري

صوفيا كاجان

ديانا بوتو

عقد معهد الكويت للدرسات القضائية والقانونية ومنظمة العمل الدولية لقاءا تنسيقيا وتقدم السيد المستشار / عويد الثويمر مدير المعهد باقتراحين أولاها حلقة نقاشية أو ورش عمل تضم المعهد وهيئة القوى العاملة ومنظمة العمل الدولية والنقابات العمالية وذلك بهدف تبادل الخبرات ومناقشة الدراسات التي تم طرحها والخروج بتوصيات فاعلة لحل مشكلة القضايا العمالية بالكويت وكذلك اقتراح الثموير التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين من منطلق رؤية معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ويأتي ذلك من طموح معهد الكويت لتحسين العمل المستمر بين المعهد ومنظمة العمل الدولية لتبادل الخبرات التدريبية والإرتقاء بالكوادر المميزة والتي تعد ركيزة أساسية من رؤية الكويت 2035، ومن النقاط التي أشار إليها مدير المعهد أن يتم إعداد تقرير يدرج فيه توصيات نهائية ورفعها أولا إلى المجلس الأعلى للقضاء ثم إلى معالي وزير العدل ويتم عرضها على مجلس الأمة.

ندوة قانون حماية البيئة في ظل المستجدات مناقشة القانون المعدل (رقم 99 / 2015)

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بإشراف قطاع الإتصالات والعلاقات والبحوث مساء يوم الأربعاء الموافق 18/10/2017 ندوة تحت عنوان – قانون حماية البيئة في ظل المستجدات (مناقشة القانون المعدل رقم 99 / 2015). وقد أدار الندوة المستشار الدكتور/ فهد عبدالله بوصليب – نائب مدير معهد الكويت للعلاقات العامة والإتصالات والبحوث.

وقد حضر الندوة لفيف من الخبراء والمختصين في مجال البيئة وقد حاضر في الندوة: الأستاذ الدكتور/ مشاري العيفان – رئيس قسم القانون الجزائي بكلية الحقوق جامعة الكويت والمهندس/ محمد محسن العنزي – نائب المدير العام للشئون الفنية بالهيئة العامة للبيئة .

وفي مستهل الحديث أعرب الدكتور المستشار / فهد عبدالله بوصليب إلى ان إختيار موضوع الندوة جاء إنطلاقاً لما له من أهمية بالغة سواء، من الناحية الاجتماعية أو العلمية أو القانونية.

على هامش الندوة نوه سيادته بأن معهد الكويت قد دشن نظام الباركود في تراسله وإعلاناته والذي يحتوى على جميع المعلومات الخاصة قانون حماية البيئة واللائحة وبمجرد وضع جهاز الهاتف المحمول على الباركود يتم استعراض جميع المعلومات الخاصة بالندوة .

وقال – رئيس قسم القانون الجزائي بجامعة الكويت الدكتور/ مشاري العيفان أن قانون البيئة تناول موضوع البيئة من خلال (9) أبواب قسمت بداية بتعريف لبعض المصطلحات وتنظيم الجهات المعنيه ثم الحديث عن عناصر البيئة الثلاثة اليابس والهواء والماء إلى جانب المسئولية الجنائية والمدنية، وأشار الدكتور/ مشاري العيفان إلى أن قانون 99/2015 أضاف تعديلات متعددة على القانون وتابع الجزء الثاني من التعديلات اهتمت بتشكيل الأجهزة الموجودة في قانون البيئة وتعديل اختصاصاتها .

وذكر أن الطائفة الثالثة من التعديلات هي الغالبة في القانون وقد مست الأنشطة المحظورة .

ولفت إلى أن المادة رقم (172) من القانون منحت الحق لكل مواطن أو جمعية معنية لمحاسبة المتسبب .

كما أشار إلى عدم وجود نيابة متخصصة بالبيئة إلى الآن.

من جانبه قال نائب المدير العام للشئون الفنية في الهيئة العامة للبيئة المهندس/ محمد العنزي ان قانون حماية البيئة جاء بعد طول إنتظار وساهم في حل الكثير من قضايا البيئة التي أصبحت ضرورة ملحه بعد أن تجاوزت تأثيراتها على صحة الإنسان وأوضح أن قانون البيئة جاء قانوناً متطوراً حيث يؤسس شبكات مشاركة وتحليل البيانات مع جهات الدولة ذات العلاقة بالشأن البيئي كما يلزم بنشر وإتاحة البيانات لسكان الكويت.

كما أعرب عن مميزات هذا القانون بتغطيته للعديد من الاتفاقيات الدولية وجوانب من القانون الدولي وبحرص المشرع على أن يكون مسماة قانون حماية البيئة لتغطية كل جوانب البيئة وأنه جاء ب (181) مادة و (56) تعريف وبكونه قد جاء مزيجاً بين الأمور الفنية والقانونية .

وعن الحماية الإجرائية للبيئة في دولة الكويت أضاف المهندس/ محمد العنزي أن الباب السابع من القانون يختص بتوصيف العقوبات المستحقة على الجرائم البيئية بأنواعها مبيناً أن عدد الجرائم البيئية المرتبطة بالعقوبات (64) مادة، أدنى عقوبة هي الغرامة (50) د.ك وأقصاها الإعدام .

كما أشار إلى أن القانون الزم أي جهة عامة أو خاصة بتقديم المؤثر الناتج عن المشروع ومزاولة النشاط البيئي وضرورة الحصول على الموافقة المسبقة بناء على شروط محددة.

كما تناول صفة الضبطية القضائية الممنوحة للموظفين

العاملين بالهيئة ووجود شرطة خاصة بالبيئة ثم القي الضوء على أبرز التحديات التي تواجه القانون وهى الحاجة إلى شرطة فنية بجانب شرطة البيئة وعدم جاهزية البنية التحتية للجهات المسئولة عن تطبيق القانون .

وأشار إلى وجود ثمة صعوبة في تغيير الثقافة المجتمعية ومواجهة ردة فعل عنيفة لكل من يخالف قانون حماية البيئة مثل التدخين في الأماكن المغلقة والتخييم في الأماكن غير المسموح بها وإشتراطات البيئة والصيد بالأدوات التي تم منعها حسب اللائحة التنفيذية.

كما أشار إلى وجود سوابق في إيقاف مشاريع نتيجة دراسة الأثر البيئ .

من جانبه – أعرب وزير الأشغال العامة وعضو مجلس الأمة السابق الدكتور/ على العمير بمداخلته أن القانون بدأ بشكل مبسط وهو الحلقة العاشرة من ضمن القوانين التي قدمت منذ عام 1960 لينتهي بـ (9) أبواب و (181) مادة وأنه يحتاج إلى تشخيص من القضاء وتوضيح وتجسيد التطبيق وأشاد بالدور الذي تقوم به شرطة البيئة ومكافحة كل ما يهدد البيئة .

ولفت إلى أن «أكثر من ينادي بحماية البيئة هم المتسببين في دمارها وخرابها» وقد أثنى على دور المعهد بشأن أقامه مثل هذه الندوات التي لها تأثير على كافة المجالات.

وقد شدد الحضور على

- **ضرورة إنشاء نيابة متخصصة في جرائم قانون حماية البيئة.**
- **تدريس مادة قانون حماية البيئة في كافة مراحل التعليم في وزارة التربية**
- **تفعيل دور الاعلام بشأن تثقيف المواطنين بقانون حماية البيئة .**
- **التنوية على مراعاة أن تكون الفترة من إصدار القانون وحتى تاريخ نفاذه يتم خلاله توجيه المواطنين بهذا القانون.**
- **الحاجة إلى وجود شرطة فنية بجانب شرطة البيئة.**
- **مراعاة تناسب العقوبة مع نوعية الجريمة أو المخالفة البيئية وتغليظ العقاب في حالة تكرار المخالفة.**
- **تفعيل وتعزيز دور الصلح في القضايا البيئية .**
- **وفي نهاية الندوة أثنى الدكتور المستشار فهد عبدالله بوصليب على الحضور وتمنى للجميع التوفيق.**

لمشاهدة فيديو التغطية

تقارير الباحثين القانونيين حول ندوة
قانون حماية البيئة في ظل المستجدات قانون رقم 2015/99

أ. بدر ناصر العبدالمحسن

أ. فيصل أحمد سالم أبو حديده

أ. محمد شاكر حسين

انطلاقا من رؤية معهد الكويت للدراسات القضائية و القانونية بتكوين و تأهيل الباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام و حرصا من المعهد على حضورهم تلك الندوات و الاستفادة منها و على رأسها ندوة (قانون حماية البيئة في ظل المستجدات قانون رقم 2015/99). قام الباحثون الجدد بإعداد تقارير عن تلك الندوة شاملة لما تم طرحه فيها وقد قدم جميع الباحثين القانونيين تقاريرهم عن الندوات و بعد إجراء التحكيم لتلك التقارير فقد اختار المعهد أفضل ثلاثة تقارير و هم حسب الأحرف الأبجدية:

الباحث القانوني/ بدر ناصر عبدالعزيز العبدالمحسن

الباحث القانوني/ فيصل أحمد سالم أبو حديده

الباحث القانوني/ محمد شاكر حسين

- يشمل QR Code المرفق مع الصور ملف التقارير المقدمة من الباحثين.

الدورة التنشيطية الإعلامية لمراقبة العلاقات والاتصالات والبحوث بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

عقد معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية دورة تنشيطية إعلامية بعنوان كيفية استخدام الاعلام الرقمي في الرصد التحليل الاخباري وقد حاضر فيها كلا من الإعلامي الدكتور بركات الوقيان والأستاذ أحمد عاطف حيث تضمنت الدورة العديد من المحاور أهمها أهمية وسائل التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها خاصة تويتر وانستجرام وعرض عدة دراسات واستبيانات تثبت أهمية تلك الوسائل إضافة إلى تطبيقات عملية للحضور عن الرصد والتحليل الاخباري وأهميته في خدمة منظمة العمل وعرض نماذج واقعية تثبت مدى أهميته وأهميته والتواصل الفعال عبر المنصات المختلفة هذا وقد قام معالي وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة د. فالح العزب بتقديم شهادات الحضور للمشاركين والمحاضرين وشد على أيديهم في الاهتمام بالجانب الإعلامي لما له من أهمية كبيرة .

لمشاهدة فيديو التغطية

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
مطورا طرق إعلان الدورات ويستخدم رمز QR Code في إعلاناته

استخدم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية رمز القراءة السريع (QR Code) لأول مرة في إعلان ندوته المنعقدة بتاريخ 18 أكتوبر 2017، على مسرح المعهد بعنوان (قانون حماية البيئة في ظل المستجدات)، قانون رقم 99 / 2015 وتأتي هذه الخطوة كجانبا من تطوير الإعلام خاصة وأن المعهد في صدد تنوع استخدام ذلك الرمز، مما يسهل ويسهم في وصول المعلومة بشكل أسرع وجديد.

ومن الجدير بالذكر أن الرمز الموجود بإعلان الندوة عند قراءته يقوم بالتحويل مباشرة إلى موقع المعهد عبر الخريطة حيث يسهم في الوصول للندوة بصورة سريعة، إضافة إلى وجود رموز أخرى في مكان انعقاد الندوة عند قرائتها، يتمكن الشخص من الحصول على نسخة إلكترونية من قانون حماية البيئة.

باستخدام مثل تلك الوسائل الحديثة سيسهم بشكل كبير في توفير العديد من النسخ الورقية في الميزانية خاصة في طباعة الكتيبات، موضحا أهمية الوسائل الحديثة وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي والتواصل المباشر مع المواطنين باتباع سياسة الباب المفتوح والتواصل الذي أصبح ضروريا وملحا ويسهم بشكل كبير في تطور سياسة الجهات, اضافة إلى رغبة مجلس ادارة المعهد وعلى رأسها معالي وزير العدل د.فالح العزب ومدير المعهد السيد المستشار عويد الثويمر في الإرتقاء بمستوى وكفاءات المعهد في كافة الأصعدة.

وللتعرف على آلية عمل الرمز عن طريق استخدام برنامج يتم تحميله على الهاتف المحمول (QR Reader) أو عبر حساب تويتر من الملف الشخصي أو عن طريق استخدام كاميرا جهاز الآي فون بعد رفع التحديث الأخير على الهاتف ios 11.0.3.

لمسة وفاء وعرفان

المستشار
إبراهيم عبدالرحيم الملا
وكيل محكمة التمييز (سابقاً)

2015 - 1954

أمدنا بالمادة العلمية والسيرة الذاتية القاضي / خالد علي الكندري

في لمسة وفاء وعرفان إلى أحد عظماء وأعلام رجال القضاء بالكويت وهو المغفور له بإذن الله – المستشار / إبراهيم عبدالرحيم الملا – وكيل محكمة التمييز الأسبق ، طيب الله ثراه وجعل جنة الخلد مثواه، نلقي الضوء عن لمحات من وميض سيرته العطرة التي فاح عطرها في السماء والذي ستظل ذكراه راسخة في الأذهان خالدة عبر الزمان – نلقي الضوء على جانب من حياته العملية والشخصية علها تكون قدوة للأجيال القادمة .

ولد المغفور له بإذن الله تعالى في الكويت بتاريخ 16/1/1954 اتسم بالنزاهة والصدق والأمانة والشجاعة والطموح ودماثة الخلق.

اتفق الجميع على أنه رجل عظيم مدافع عن الحق كان مثالاً يحتذى به في الانضباط والإلتزام والحزم وأداء الواجب والعدل والنزاهة – محباً للعلم والاطلاع الدائم والقراءة والمعرفة والذهن الحاضر ، والتفاني والإخلاص في عمله والمثابرة وحسن الانصات.

• على المستوى العملي

اتسم بالانضباط والالتزام بأداء واجباته القضائية في الحضور وسير المداولة وحسن كتابة الأحكام – والمعلومات الحاضرة عند السؤال – واتساع المعرفة بمجالة، وكان طموحاً وتدرج في عمله القضائي وتقلد العديد من المناصب القضائية، فقد عين وكيل للنيابة في 1981/10/14، وتم ترقيته إلى وكيل نيابة (ب) عام 1982. وتولى منصب قاضي من الدرجة الثانية اعتبارا من 16/12/1984، وترقى إلى قاضي من الدرجة الأولى عام 1989.

ثم وكيلا للمحكمة الكلية من عام 1992 ثم تقلد درجة مستشار بمحكمة الاستئناف عام 1995 ثم وكيلاً لمحكمة الاستئناف عام 2006، كما تولى رئاسة دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف وصولاً لمحكمة التمييز دائرة الأحوال الشخصية .

كما تولي رئاسة لجنة الإعتراضات في شأن نزع الملكية انتداباً .

• على المستوى الاجتماعي

كان نبراساً يحتذى به في محراب القضاء كان كذلك في محيط أسرته وعائلته، وكان بمثابة الأب الروحي للجميع ونجماً يشع حباً وعطفاً وحناناً وسنداً وعوناً للجميع من إخوانه وأخواته وأبناء عمومته والصغير والكبير وكان حريصاً على لم شمل العائلة والإجتماع مع عموم عائلته إسبوعياً في منزله وكذلك في الأعياد كان حريصاً أشد الحرص على لقاء الأبناء جميعاً دون تخلف أحدهم، ولم يتوانى ولم يبخل بإسداء النصح والإرشاد للجميع للصغير والكبير توفيت والدته وهو في المرحلة الثانوية فمن بره لها كانت لديها اخت يقوم على شئونها وحاجتها اليومية.

تكريم المرحوم المستشار إبراهيم عبدالرحيم الملا

وفي صورة جماعية أخرى

واتسم بالإيمان والتقوى والهدى والتمسك بدينه وتجلت حسن تربيته ونشاته لأبناءه، بقيامه بتحفيظ أبناءه كتاب الله وكان يحثهم على التمسك بتعاليم دينهم وتعليمهم العلوم الشرعية داخل المنزل لتنشأتهم تنشأة دينية.

كان مع أبناءه صاحباً وصديقاً مخلصاً لهم قبل أن يكون والدهم، بشوش الوجه كثير المزاح.

متواضعاً متمسكاً بدينه وبكتاب الله يراعي المولى عز وجل في كل تصرفاته كما كان حريصاً في كل عام بمطلع شهر رمضان على الذهاب لمكة المكرمة لأداء مناسك العمرة حريصاً في العشر الأواخر من رمضان على الالتزام بسنة الاعتكاف في المدينة المنورة في كل عام دون توقف، وعلى صعيد العمل الإنساني فحدث ولاحرج فقد كان مثالاً يحتذى به في العمل الإنساني والتقرب إلى الله بصالح الأعمال عسى الله أن يجعلها في ميزان حسناته نعم المولى ونعم المجيب من صدقات وأعمال بر وتقوى ومن الأعمال الخيرية التي قام بها مساعدته لعدد كبير من الأسر المتعففة في الكويت وخارجها ومساهمته في إنشاء العديد من المساجد والمستشفيات ودور تحفيظ القرآن الكريم.

ساعد عدد كبير من الأسر المتعففة في الكويت وخارجها، ساهم وأنشأ أكثر من 50 مسجداً، وأكثر من 90 بئراً، وأكثر من 30 برادا وسدود و5 مستشفيات و10 دور قرآن خلال 22 عاما

وهو صاحب فكرة إنشاء مبرة الكنادرة الخيرية وأحد المؤسسين لها.

وتولى رئاسة مجلس إدارتها حتى يوم وفاته.

كان رحمه الله له بصمات واضحة في أعمال الخير حتى من ماله الخاص فكان يخصص جزء كبير منه في كفالة الأيتام ومساعدة الأسر الفقيرة والمتعففة ودعم المشاريع الخيرية، تفقد في رحلته الأخيرة أغلب مشاريعه الخيرية وكأنه يعلم أنها كذلك وكان يشرح لفريق عمله بحرص بالغ كافة التفاصيل الدقيقة وطريقة سير العمل وعند وصوله الكويت عانقهم بحرارة عناق مودع وكأنه يشعر بيوم وداعه .

إنتقل إلى جوار ربه وصعدت روحه الطاهرة في الساعة التاسعة صباحاً من يوم الإثنين الموافق 2015/3/2 .

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه ورحمه الله رحمة واسعة وأدخله فسيح جناته .

لقد رحل بجسده فقط لكن ذكراه العطرة وسيرته الطيبة وأعماله الصالحة ستظل خالدة عبر الزمان وسيظل قدوة يحتذى بها للأجيال القادمة .

رحمه الله رحمة واسعة وألهمنا وألهم محبيه وأسرته وذويه الصبر والسلوان.

وإنا لله وأنا اليه راجعون .

تتقدم إدارة معهد الكويت الدراسات القضائية والقانونية بأطيب التهاني والتبريكات للموظفين الذين تم ندبهم كرؤساء أقسام متمنيا لهم المزيد من التقدم والنجاح.

ندب الموظف / حسين علي حسين الراشد – محاسب – معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية – رئيس قسم الشئون المالية بذات الإدارة .

ندب الموظفة / أنوار سليمان خالد المسباح – اختصاص إداري معاملات – معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية – لوظيفة رئيس قسم تخطيط وتقييم برامج التدريب التأسيسي بذات الإدارة .

ندب الموظفة / أبرار ناجي خلف البيشي – كويتية الجنسية – سكرتير أول – معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية – بالدرجة الثانية / عامة – لوظيفة رئيس قسم الخدمات الإدارية بذات الإدارة .

ندب الموظفة/ وضحة هزاع زيد المطيري – كويتية الجنسية – مساعد أول – منسق إداري معاملات – معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية – الدرجة الثانية / عامة – لوظيفة رئيس قسم تخطيط وتقييم برامج التأهيل المستمر والتخصصي بذات الإدارة.

ندب الموظفة / حنان محمد تاج الدين عبدالكريم – كويتية الجنسية – محلل أول إحصاء – معهد الكويت للدراسات الكويت القضائية والقانونية – بالدرجة الأولى / عامة – لوظيفة رئيس قسم المكتبة والإحصاء بذات الإدارة .

ندب الموظفة / نوره بدر خضر الخضر – كويتية الجنسية – مساعد أول – منسق إداري معاملات – معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية – بالدرجة الثالثة / عامة – لوظيفة رئيس قسم السكرتارية بذات الإدارة.

ندب الموظفة / عائشة مبارك خليفة الخليفة – كويتية الجنسية – منسق أول إداري معاملات معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية – بالدرجة الثانية / عامة لوظيفة رئيس قسم الخدمات العامة بذات الإدارة.

الموظف المثالـــي
لشهر أكتوبر 2017

يسر إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية،
أن تتقدم بخالص الشكر ووافر الأمتنان

للأستاذة/ أنوار المسباح

على ما بذلت من جهد وتحملت من ضغط و أنجزت بتميز الأعمال المنوطة بها بقدر كبير من الجد والتفاني، وهو ما استحقت من أجله لقب «موظف الشهر المثالي».

لتصفح النشرة

www.kijs.gov.kw.com Kijs_gov_kw kijs.kw kijs.kw kijs.gov.kw@gmail.com